

**ما حكم عليه الامام الدارقطني
(ت ٣٨٥هـ) بانه: (حسن صحيح) في كتاب
السنن**

ا.م.د. محمد سراج الدين قحطان

جامعة بغداد - كلية العلوم الاسلامية - قسم العقيدة والفكر الإسلامي

**What was Imam al-Daraqutni (d. ٣٨٥ AH) decided
it : “Hasan Sahih” in the Book of Sunan**

Assistant Professor Dr. Mohammed Serageldin Qahtan
Department of Islamic Belief and Thought - College of
Islamic

Sciences - University of Baghdad

serajhamed@cois.uobaghdad.edu.iq

قسم علماء الحديث الاحاديث النبوية الى : صحيح , وحسن وضعيف , ووضعوا تبعا لذلك التقسيم تعريفات تبين صفات كل نوع من انواع الحديث المروي, وذلك وفق فلسفة الجودة التي يتمتع بها ناقل الحديث من حيث اتصافه بأعلى درجات الصدق والحفظ والاتقان في رواية الحديث, وهذه الجودة هي التي وضعت من خلالها مراتب تصحيح الحديث او تحسينه او تضعيفه, وكان لبعض المحدثين فكرة اخرى هي في الحكم على نوع من الاحاديث بمصطلح: (حسن صحيح), واكثر ما اشتهر هذا الاصطلاح عند الامام الترمذي (ت ٢٧٩هـ) في احكامه على الاحاديث في كتابه السنن, وليس الامام الترمذي المنفرد بهذا الاصطلاح انما وجدت بعد البحث ان الامام الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) قد اطلق هذا الحكم في كتابه السنن, لذا رأيت ان اجمع مروياته التي حكم عليها بلفظ (حسن صحيح), لمعرفة فلسفته من هذا الحكم وذلك باستقصاء تلك الاحكام في كتابه ثم ناقش حكمه على كل حديث مقارنة بأقوال النقاد.

Summary

Hadith scholars divided the prophetic hadiths into: true, good and weak, and set a definition for each type of the above, according to the philosophy of quality enjoyed by the hadith narrator in terms of his attributes of the highest levels of honesty, preservation and perfection in the narration of the hadith, and some of the hadiths had another idea which is to judge a type Among the hadiths with the term: (Hasan Sahih) meak : (good and authentic) , and this term was most popular among Imam al-Tirmidhi (d. ٢٧٩ AH) in his rulings on hadiths in his book al-Sunan, and I found after research that Imam al-Daraqutni (d. Al-Sunan, so I thought to collect his narrations that were judged by the word, to know his philosophy of this ruling by investigating those judgments in his book and then discussing his judgment on each hadith compared to the sayings of the critics of the hadith.

المقدمة

الحمد لله الذي بعث في الاميين رسولا، والصلاة والسلام على المبعوث بالحق شاهداً ومبشراً ورسولاً , وعلى آله وصحبه الذي كانوا ثقاةً وعدولاً... وبعد... فقد قسم علماء الحديث الاحاديث النبوية الى : صحيح , وحسن وضعيف , ووضعوا تبعا لذلك التقسيم حدودا بقيود واحترازات تبين صفات كل نوع من انواع الحديث من جهة الرواية والدراية , ووفق فلسفة الجودة التي يتمتع بها ناقل الحديث من حيث اتصافه بأعلى درجات الصدق والأمانة في النقل -أولاً- , و- ثانيا - ان يتمتع بأرفع درجات الحفظ والاتقان من جهة ضبط رواية الحديث ونقله بالنصوص والالفاظ التي قيل بها بعينها, وهذه الجودة هي التي وضعت من خلالها مراتب تصحيح الحديث او تحسينه او تضعيفه, فالإسناد الذي يجتمع فيه العدول الضابطون يكون بأعلى مراتب الجودة التي تحقق صحة الاسناد الذي يترتب على اثره صحة الحديث المنقول ان خلا من العلة الخفية, وان كان في الاسناد راو ثقة لكن خف ضبطه بسبب ما في دقة حفظه فهو بالتأكيد اقل جودة من الاول من حيث الدقة في الرواية وضبط الفاظها الحقيقية فيسمى على ما تقدم من الاسباب بالحديث الحسن تبعا لما اصاب الاسناد من جودة النقل, واما الحديث الضعيف فهو اقل اقسام الحديث جودة بسبب الوهن الذي يصيب الاسناد اما من جهة اتصال الاسناد فيكون ثمة انقطاع بالمدة الزمنية بين الرواة او من جهة ضعف بعض الرواة بسبب كثرة الخطأ او اختلاط العقل بسبب الشيخوخة او غيرها من اسباب ضعف الرواة, وكان لبعض المحدثين فكرة اخرى هي في الحكم على نوع من الاحاديث بمصطلح: (حسن صحيح), واكثر ما اشتهر هذا الاصطلاح عند الترمذي في احكامه على الاحاديث في جامعه, ودار جدل بين العلماء حول المعنى المراد من هذا الاصطلاح, فهل المقصود تقوية الحديث وبلوغه اعلى مراتب الصحة ام المراد هو التردد في الجزم بصحته وجعله بين منزلتي الحكم؟ ام ان المراد امر اخر يدور في خلد من حكم عليه؟ وليس الامام الترمذي المنفرد بهذا الاصطلاح انما وجدت بعد البحث ان الامام الدارقطني قد اطلق هذا الحكم عقب تخريجه لبعض الاحاديث في سننه, لذا رأيت ان اجمع في هذا البحث مروياته التي حكم على اسانيدھا بلفظ (حسن صحيح), محاولا معرفة مقصد الامام الدارقطني من اطلاق حكم (حسن صحيح) على الحديث باستقصاء تلك الاحكام في كتابه ثم اخرج طرق الحديث الواحد, فمناقشة حكمه على كل حديث مقارنة بأقوال النقاد, واختمه بما بدا لي من الراي الذي استنتجته من الدراسة, وذلك بعد التعريف بالمعاني اللغوية والاصطلاحية للألفاظ والمصطلحات التي هي موضع البحث...

وتطلبت طبيعة البحث ان تكون على المنهج الآتي:

- المقدمة

- المبحث الاول: تعريف لفظ (الحسن) و(الصحيح) في اللغة والاصطلاح.

- المبحث الثاني: مقاصد النقاد من مصطلح (حسن صحيح).

- المبحث الثالث: دراسة الاحاديث التي حكم عليها الامام الدارقطني بانه: (حسن صحيح) في سننه.

- الخاتمة.

- المصادر.

المبحث الاول: تعريف (الحسن) و (الصحيح) في اللغة والاصطلاح.

من المنطقي ان يبدأ الباحث ببيان معاني المفاهيم التي يتناولها بالدراسة في مفاصل البحث كي تكون مدخلا واضح المعالم للشروع بما يليه من المعاني التي يريد ان يصل اليها كثمرة لبحثه، ونتناول في هذا المبحث التعريفات اللغوية والاصطلاحية للكلمات المفتاحية للبحث الذي نحن بصدد، لذا توجب ان يكون المبحث على مطلبين، الاول للتعريفات اللغوية، والثاني للتعريفات الاصطلاحية، وكما يلي:

المطلب الاول: التعريف اللغوي لكلمتي (حسن) و (صحيح):

اولا: تعريف لفظ (حسن) : ذكره اهل اللغة بتعريفات عدة، اجدها متقاربة المعنى والمقصود، منها: قول الخليل بن احمد الفراهيدي ان: "الحسن: من حَسُنَ الشَّيْءُ فَهُوَ حَسَنٌ. وَالْحَسَنُ: الْمَوْضِعُ الْحَسَنُ فِي الْبَدَنِ، وَجَمْعُهُ حَسَانٌ. وَامْرَأَةٌ حَسَنَاءٌ، وَرَجُلٌ حَسَانٌ، وَالْمَحَاسِنُ مِنَ الْأَعْمَالِ ضِدُّ الْمَسَاوِي". وقال الازدي: "الحُسْنُ ضِدُّ الْقُبْحِ وَالْحَسَنُ ضِدُّ الْقَبِيحِ"^١. وقال ابو منصور الهروي: "الحَسَنُ: نَعْتٌ لِمَا حَسُنَ، نَقُولُ: حَسُنَ الشَّيْءُ حُسْنًا"^٢. وقال ابن سيده: "وَقَالُوا حَسَنَتِ الشَّيْءَ وَقَبَّحْتَهُ، جَعَلْتَهُ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا وَاسْتَحْسَنْتَهُ وَاسْتَقْبَحْتَهُ، رَأَيْتُهُ حَسَنًا وَقَبِيحًا، وَيَكُونَانِ فِي الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، كَقَوْلِهِمْ: فِعْلٌ حَسَنٌ وَقَبِيحٌ"^٣. فالمعنى اللغوي للفظ (الحسن) على ما تقدم ينحصر في مفهوم الحُسْن الذي هو ضد الشيء القبيح والسيء من الصفات والاعمال، ولعله مرادف لمعنى الجمال.

ثانيا: التعريف اللغوي للفظ (صحيح) : وهو كما تقدم من لفظ سابقة قد قال فيه اهل اللغة اقوالا، نختار منها: ما قال الفراهيدي: "صح: الصِّحَّةُ: ذَهَابُ السَّقَمِ وَالْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ غَيْبٍ وَرَيْبٍ، وَصَحَّ يَصِحُّ صِحَّةً"^٤. ووردف الازهري يقول: "وَجَمْعُ الصَّحِيحِ أَصْحَاءٌ مِثْلُ شَحِيحٍ وَأَشْحَاءٍ، وَصَحَّحْتَ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ تَصْحِيحًا إِذَا كَانَ سَقِيمًا فَأَصْلَحْتَ خَطَأَهُ"^٥. ونقل ابن منظور من الاقوال في هذا المعنى ما نصه: "وَرَجُلٌ صَحَّاحٌ وَصَحِيحٌ مِنْ قَوْمٍ أَصْحَاءٌ وَصِحَّاحٌ فِيهِمَا، وَامْرَأَةٌ صَحِيحَةٌ مِنْ نِسْوَةِ صِحَّاحٍ وَصَحَّاحِيحٍ، وَالسَّفَرُ أَيْضًا مَصَحَّةٌ، وَأَرْضٌ مَصَحَّةٌ وَمَصِحَّةٌ: بَرِيئَةٌ مِنَ الْأَوْبَاءِ صَحِيحَةٌ لَا وَبَاءَ فِيهَا، وَلَا تَكْتُرُ فِيهَا الْعِلُّ وَالْأَسْقَامُ، وَصَحَّ الشَّيْءُ: جَعَلَهُ صَحِيحًا، وَالصَّحِيحُ مِنَ الشَّعْرِ: مَا سَلِمَ مِنَ النَّقْصِ"^٦. وقريب منه قول الفيروزبادي: "الصُّحُّ، بِالضَّمِّ، وَالصِّحَّةُ، بِالْكَسْرِ، وَالصَّحَّاحُ، بِالْفَتْحِ: ذَهَابُ الْمَرَضِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ غَيْبٍ، صَحَّ يَصِحُّ، فَهُوَ صَحِيحٌ"^٧ والذي يفهم مما تقدم من التعريف لفظ (الصحيح) هو: ذهاب السقم او المرض او الوهن من الشيء الموصوف به وصيانتها من النقص والعلة.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي:

اولا: تعريف (الحديث الحسن) وضع المحدثون لاصطلاحات فنهت تعريفات اسسوا بها حدود قواعد هذا الفن من العلم الشريف، ففي تعريف (الحديث الحسن) وجدنا للعلماء اقوالا نجملها باختصار، ومنها:

١- نقل ابن الصلاح تعريفات سابقه في حد (الحديث الحسن) وزاد عليها بما بدا له من فهم المقاصد، اذ نقل تعريف الخطابي للحديث الحسن الذي قال فيه: "هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، ويقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"^٨ ثم روى ان مراد الترمذي من اصطلاح الحسن في الحديث هو: "أَنْ لَا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يَتُّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونُ حَدِيثًا شَادًّا، وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ"^٩ وخلص مما سبق من المعاني الى فهم استقر عنده في اصطلاح الحديث الحسن انه احد معنيين:

الاول: هو "الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْثُورٍ لَمْ تَتَّحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، لَيْسَ مُعْتَمَدًا كَثِيرَ الْخَطَا وَلَا مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا بِسَبَبٍ آخَرَ مُسَقِّقٍ، وَقَدْ عُرِفَ بِأَنْ رُوِيَ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ مِنْ وَجْهِ أَوْ وَجْهٍ حَتَّى اعْتَصَدَ بِمُتَابِعَةٍ أَوْ بِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ، فَيُخْرَجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَادًّا أَوْ مُنْكَرًا، وَكَلَامُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ يَنْتَزِلُ".

والثاني: هو "أَنْ يَكُونَ رَاوِيَهُ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ، فِي الْجَفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَرْتَعِقُ عَنْ خَالَ مَنْ يُعَدُّ مَا يَنْفَرُ بِهِ مِنْ حَدِيثِهِ مُنْكَرًا، وَيُعْتَبَرُ فِي كُلِّ هَذَا السَّلَامَةِ مِنَ الشُّذُوبِ وَالنَّكَارَةِ وَالْعَلَّةِ، وَعَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي يَنْتَزِلُ كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ"^{١٠}.

٢- رد ابن جماعة على من سبقه في حد الحديث الحسن بانها لا تجمع المعاني التي يتوصل بها الى مفهوم (الحديث الحسن) على ما يطابقه في الواقع واقترح بناء على نقده هذا تعريفا وجده جامعا للمعاني المقصودة في حده فقال: "وَلَوْ قِيلَ الْحَسَنُ: كُلُّ حَدِيثٍ خَالَ مِنَ الْعِلِّ وَفِي سَنَدِهِ الْمُتَّصِلِ مَسْثُورٌ لَهُ بِهِ شَاهِدٌ أَوْ مَشْهُورٌ قَاصِرٌ عَنِ دَرَجَةِ الْإِتْقَانِ لَكَانَ أَجْمَعَ لِمَا حَدَدُوهُ وَقَرِيبًا مِمَّا حَاوَلُوهُ"^{١١}، ثم عاد واختصر

التعريف بكلمات معدودة جعلها قيوداً مختصرة فقال: "وأخصر منه ما أتصل سنده وانتفت علله في سنده مسثور وله شاهد أو مشهور غير متقن"^{١٣}.

٣- وذهب الذهبي الى ان ثمة اضطراباً قد حصل في تحرير تعريف الحديث الحسن، واختار ان تعريف الحسن عنده هو: " ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة"^{١٤}.

٤- وذكر الحافظ ابن حجر في النكت عن ابن دحية الكلبي (٦٣٣هـ) في تعريفه ما نصه ان: " الحديث الحسن هو: ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهي إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق." وجود ابن حجر هذا الرأي لو كان الحكم متعلقاً بحال الراوي فقط انما صحة الحديث وحسنه تتعداه الى امور تتعلق بحصر المتابعات والشواهد، اضافة الى نجاته من الشذوذ والعلة القادحة، ولو اشتمل هذا التعريف على تلك المعاني لكان افضل تعريفات الحديث الحسن عنده.^{١٥}

وخلاصة لما مضى يمكننا ان نعرف الحديث الحسن بالاصطلاح انه: الحديث القاصر عن درجة الصحيح والمرتفع عن الضعف بسند متصل بالرواة العدول الثقات منهم من خف ضبطه مع سلامته من الشذوذ والعلة.

ثانياً: تعريف (الصحيح) :وضع الحافظ للحديث الصحيح تعريفاً جامعاً مانعاً قيوده بشروط اوجبوا توفرها فيه مجتمعة حتى يصدق عليه وصف (الصحيح)، واول من وضع قيود هذا التعريف على تلك الصفات الحافظ ابن الصلاح في مقدمته اذ قال في حده: " أما الحديث الصحيح: فَهُوَ الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ الَّذِي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا، وَلَا مُعْلَلًا، وَفِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ اخْتِرَازٌ عَنِ الْمُرْسَلِ، وَالْمُنْقَطِعِ، وَالْمُعْضَلِ، وَالشَّاذِ، وَمَا فِيهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ، وَمَا فِي رَاوِيهِ نَوْعٌ جَرِحَ^{١٦}. وهذا الذي اختاره النقاد في تعريف الحديث الصحيح بما يشبه الاجماع على قبول تعريف ابن الصلاح، ومنهم ابن دقيق العيد، وابن جماعة، وسراج الدين القزويني^{١٧}، وغيرهم. ولخص ابن كثير الدمشقي تعريفه بما وقف عليه من مفهوم النقل الصحيح، فقال: "فحاصل حد الصحيح: أنه المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو إلى منتهاه، من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً، ولا مردوداً، ولا معللاً بعلة قادحة، وقد يكون مشهوراً أو غريباً"^{١٨}. واختصره الجرجاني الى كلمات معدودة تلخص المفهوم بشكل مباشر ودون تفصيلات كثيرة، فقال: "الصحيح هو ما أتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة"^{١٩}.

واي مما تقدم من التعريفات يمكن اعتماده لانها لا تخرج عن المفهوم المراد.

المبحث الثاني: آراء المحدثين في مصطلح (حسن صحيح)

ان المشتغلين بفنون هذا العلم الشريف مطلعون بان اشهر من اطلق هذا الحكم على الاحاديث في مصنفاته هو الامام ابو عيسى الترمذي في جامعه، ولم ينفرد به بل تبعه الكثير في هذا الاطلاق ومنهم الامام الدارقطني في سننه (وهو موضوع بحثنا هذا)، فاشتهر هذا الاصطلاح بين المحدثين ثم اجتهدوا في معرفة مراد الامام الترمذي من هذا الاصطلاح، كل بما بدا له من الفهم، وذلك لما وقع فيه من الاشكال في تعذر الجمع بين الوصفين لما تقرر من ان الحسن قاصر في رتبته عن الصحيح، وقد احصى المتتبعون في توجيه اصطلاح (حسن صحيح) ما يزيد عن ثمانية اقوال في محاولة الوقوف على معناه^{٢٠}، وسأورد هذه الاقوال مجملة بما يلي:

١- رأى ابن الصلاح ان المقصود من الاصطلاح متعلق بالاسناد فان الحديث قد روي بإسنادين احدهما حسن والآخر صحيح فصح اطلاق (حسن صحيح) عليه بهذا الاعتبار.

٢- لم يستكر ابن الصلاح رأي من رأى ان المراد " بِالْحُسْنِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ، وَهُوَ: مَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَلَا يَأْبَاهُ الْقَلْبُ، نُونُ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيِّ"^{٢١}، اي ان يكون جميل المعنى.

٣- وذهب ابن دقيق العيد ان المراد هو انه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا في احد رواة اسناده كان يكون صدوقاً، وانه صحيح من جانب اخر باعتبار حصول رواة الاسناد على الصفة العليا وهي الحفظ والاتقان، لذلك فكل صحيح حسن وليس العكس^{٢٢}.

٤- ورأى ابن كثير ان الظاهر في الاصطلاح هذا انه يشرب الحسن بالصحة في الحكم على الحديث، وعليه فان اصطلاح (حسن صحيح) اعلى عند الترمذي من الحسن ودون الصحيح، والحكم بالصحة المحضه اقوى من قوله (حسن صحيح)^{٢٣}.

٥- قيل يحتمل ان يكون مراده باعتبارين: الاول متعلق بحسن الاسناد، والثاني متعلق بالحكم عليه بالصحة لانه في عداد ما يقبل من الحديث^{٢٤}.

٦- ذكر ابن حجر عن بعض اهل عصره من اختار, ان اللفظين مترادفان عند الترمذي, وانما اتى بهما متتابعين لأجل التأكيد وكما يقال صحيح ثابت أو جيد قوي أو غير ذلك^{٢٥}.

٧- ونقل ابن حجر عن اسماءه بالمأخرين في توجيههم لقول الترمذي أنه أراد به حسن على طريقة من يفرق بين النوعين (الحسن والصحيح) لقصور رتبة راويه عن درجة الصحة المصطلحة، وصحيح على طريقة من لا يفرق^{٢٦}.

٨- وذهب ابن حجر فيه الى قولين: احدهما بسبب التردد الحاصل من المجتهد الناقل للحديث المتفرد بنقله هل اجتمعت فيه شروط الصحة ام قصر عنها وحقه ان يقول (حسن او صحيح) فعلى هذا قوله حسن صحيح دون قوله صحيح اذ الجزم اقوى من التردد، والاخر قد يرد اطلاق الوصفين معا عند وجود اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا، ذلك باعتبار كثرة الطرق^{٢٧}.

٩- وذهب السيوطي في منظومته الى انه انتبه فيه لمعنيين لم يسبقا، الاول انه حسن لذاته صحيح لغيره عند ورود المرجح، والثاني انه حسن الاسناد بما يطابق الاصطلاح وهو اصح ما ورد فيه^{٢٨}.

١٠- وذهب احمد محمد شاكر ان ما سبق ذكره من توجيهات لقول الترمذي (حسن صحيح) فيها تكلف ظاهر وتقييد بما لم يتقيد به، وغالب الظن انه يريد بهذا الاصطلاح تأكيد صحة الحديث بتريقيته من الحسن الى الصحيح^{٢٩}.

• واضيف توجيهها اخر محتملاً لقول الترمذي (حسن صحيح) بعد النظر فيما جاء في سننه من قوله: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً"^{٣٠}، ولم يرد في سننه على الاطلاق قلب الحكم بصيغة (صحيح حسن)، وقد قدم لفظ (حسن) في كل احكامه، وعلى قوله: "اذا قلنا حديث حسن اردنا حسن اسناده" يعني ان اللفظ الاول (حسن) متعلق بإسناد حسن، اما اللفظ الثاني (صحيح) فغالبا الظن ان مقصوده بأن اصل الحديث صحيح، فقرن حسن الاسناد بصحة الاصل، وهو قريب من توجيه ابن الصلاح الاول، والله تعالى اعلم.

المبحث الثالث: دراسة الاحاديث التي حكم عليها الامام الدارقطني بانه: (حسن صحيح) في سننه.

احصيت لدى الامام الدارقطني (رحمه الله) خمسة احاديث اربعة منها حكم على اسانيدھا بعبارة (حسن صحيح) والخامس جعل حكمه معكوسا فقال: (صحيح حسن) ، لذا جمعتهما في هذا المبحث من اجل الوقوف على محمل حكم الامام الدارقطني عليها بهذا الاصطلاح... الحديث الاول: قال الدارقطني: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النِّيْسَابُورِيُّ ، ثنا يُوْسُفُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، ثنا حَجَّاجٌ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، أَنْتَ رَبِّي سَجَدَ وَجْهِي لِذِي خَلْقِهِ وَصَوْرُهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ ، قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ أَنْتَ رَبِّي خَشَعُ لَكَ سَمْعِي وَبَصْرِي وَمَخِي وَعَظْمِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ» . قال الدارقطني: هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"^{٣١}.

تخريج الحديث: رواه الامام مسلم^{٣٢}، وابو داود^{٣٣}، والترمذي^{٣٤}، والامام احمد^{٣٥}، وغيرهم.

دراسة حكم الدارقطني: ان اصل هذا الحديث هو عند الامام مسلم (رحمه الله) بلفظ قريب^{٣٦}، ويلتقي الامام الدارقطني مع الامام مسلم في الاسناد عند عبد الرحمن الاعرج حتى يبلغ به النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، اما من دون الاعرج فقد اختلف فيه عن رجال الامام مسلم، فشيخ الدارقطني ابو بكر النيسابوري وشيخه يوسف بن سعيد بن مسلم وشيخه حجاج بن محمد الاعور ثقاة حفاظ^{٣٧}، ومع ان عبد الملك بن جريج ثقة لكنه يدلس، وتكلم فيه الدارقطني فقال: "ثقة حافظ وربما حدث عن الضعفاء ودلس أسماءهم مثل أبي بكر بن أبي سبرة وإبراهيم بن أبي يحيى وغيرهما"^{٣٨}، وكذا "سئل عن تدليس ابن جريج فقال يتجنب تدليسه فإنه وحش التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما"^{٣٩}، اما موسى بن عقبة ثقة من رجال الشيخين^{٤٠} وقد اثر عنه بعض التدليس^{٤١}، فنرى هنا فلسفة الدارقطني بتجنب الجزم بصحة الاسناد بسبب رمي ابن جريج وموسى بن عقبة بالتدليس وهو ما حمل الامام الدارقطني الى تحسين روايتهم على الرغم من كونهم ثقاة، وكأن المراد من حكمه هذا أن جزء الاسناد حتى عبد الرحمن الاعرج حسن ومن الاعرج الى منتهاه فصحيح، والله تعالى اعلم بمراده من الحكم.

الحديث الثاني: قال الدارقطني: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ زِيَادٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ الْحَكَمِ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَفَّظُ مِنْ هَلَالِ شُعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ يَصُومُ رَمَضَانَ لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ». وقال الدارقطني: هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^{٤٢}.

تخريج الحديث: اخرجه ابو داود^{٤٣}، واحمد^{٤٤}، وابن حبان^{٤٥}، والحاكم^{٤٦}، وغيرهم، كلهم من طريق معاوية بن صالح عن ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

دراسة حكم الدارقطني: ان للنقاد في حكم الدارقطني هذا اقوالا، إذ قال ابن الجوزي في التحقيق: "قال الدارقطني هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قُلْتُ وَهَذِهِ عَصَبِيَّةٌ مِنَ الدَّارِقُطِيِّ كَانَ يَحْبِي بَنُ سَعِيدٍ^{٤٧} لَا يَرْضَى مُعَاوِيَةَ بْنَ صَالِحٍ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ^{٤٨} لَا يَحْتَجُّ بِهِ"^{٤٩}، وذكر ابن طاهر المقدسي ان معاوية بن صالح له افراد^{٥٠}، وتعقب ابن عبد الهادي قول ابن الجوزي في تنقيحه فقال: "قوله: هذه عصبية من الدارقطني، غير صحيح وانما العصبية منه، فإن معاوية بن صالح: ثقة صدوق، وثقه عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وأبو زرعة وغيرهم^{٥١}، وهو من رجال مسلم احتج به في الصحيح^{٥٢}، وما روى شيئا خالف فيه الثقات، وعد قول ابن القطان فيه غير قادح فيه، فإن يحيى شرطه شديدا في الرجال، ونقل عنه ابن معين: "لو لم أرو إلا عن من أَرْضَى ما رويت إلا عن خمسة"^{٥٣}، وأما قول أبي حاتم: (لا يحتج به) فغير قادح فيه أيضا، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح من الثقات الأتبات من غير بيان السبب، كخالد الحذاء وغيره.^{٥٤}، وتعقبه الذهبي كذلك بقوله: "وهذه منك عصبية؛ فإن معاوية احتج به مسلم^{٥٥}"، وقال ابن حجر: "وهو على شرط مسلم"^{٥٦}، فكان الامام الدارقطني لم يرد الجزم بصحة الاسناد على ما دار من كلام في حق معاوية بن صالح، فلم يرد الاجماع على توثيقه، فتردد الامام الدارقطني في رفعه الى مرتبة الصحة وكان الفكرة التي يريد ان يصل اليها من خلال هذا الحكم: ان الاسناد صحيح الا ان فيه من يدور بين الحسن والصحة، فاطلق الحكم مقرونا باصطلاح (حسن) (صحيح) ، والله اعلم.

الحديث الثالث: قال الدارقطني: "أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ بَهْلُولٍ، ثنا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، ثنا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَمَارٍ فَأَتَانِي بِشَاةٍ مَضْلِيَّةٍ، فَقَالَ: «كُلُوا»، فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «إِنِّي صَائِمٌ»، فَقَالَ عَمَارٌ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي شَكَ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». قال الدارقطني: "هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَاتُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ"^{٥٧}.

تخريج الحديث: اخرجه ابو داود^{٥٨}، والترمذي^{٥٩}، والنسائي^{٦٠}، وابن ماجه^{٦١}، واخرون، كلهم من طريق ابي خالد الاحمر به.

دراسة حكم الدارقطني: حكم الامام الدارقطني على هذا الاسناد بانه: (حسن صحيح ورواته كلهم ثقات)، فأحمد بن اسحاق البهلول التتوخي وثقه الخطيب البغدادي^{٦٢}، وابو سعيد الأشج من رجال البخاري^{٦٣}، وابو خالد الاحمر وثقه ابن سعد^{٦٤}، وعمرو بن قيس الملائى ثقة عندهم روى له الجماعة الا البخاري^{٦٥}، وابو اسحاق السبيعي وهو تابعي ثقة^{٦٦} ومن رجال الشيخين^{٦٧}، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان مدلسا"^{٦٨}، وابو العلاء صلته بن زفر العبسي ثقة من كبار التابعين^{٦٩}، يرويه عن عمار بن ياسر الصحابي الجليل، وقد وقف عند عمار ولم يرفعه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، واخرجه البيهقي بإسناده من طريق ابي خالد الاحمر وقال: "هذا اسناد صحيح ذكر البخاري منته في الترجمة"^{٧٠} اي رواه معلقا، وقد أعل ابن عبد الهادي الحنبلي رواية الترمذي ولم يبين وجه العلة فيها^{٧١}، وقال الزيلعي: "هو حديث غريب المعروف انه من قول عمار"^{٧٢}، وقال ابن حجر في الدراية: "لم اجده مصرحا برفعه"^{٧٣} وقال في الفتح: "هو من قبيل المرفوع لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه"^{٧٤}، وقد وصل ابن حجر ما علقه البخاري في التعليل^{٧٥}، ولعل ما حمل الامام الدارقطني في حكمه على الاسناد ب (الحسن) المقرون ب (بالصحة) - وقد بين ان رجاله كلهم ثقات - هو ان الاسناد قد وقف عند عمار رضي الله عنه ولم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم حتى يأخذ الحديث حكم الرفع، فليس العدول من الجزم بصحة الاسناد الى جعله مقرونا بالحسن من جهة ضبط الرواة وعدالتهم، انما بسبب ان هذا الحديث لم يرد بهذا الاسناد الا موقوفا وقد طابق فيه حكم الترمذي كما ذكرنا في تخريجه، هذا والله اعلم.

الحديث الرابع قال الدارقطني: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَطْحَاءَ، وَأَخْرُورٌ قَالُوا: نا حَمَادُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَنبَسَةَ، ثنا أَبُو دَاوُدَ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذِ الصَّبِيِّ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «عِنْدَكَ شَيْءٌ؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِذَا أَصُومَ»، وَدَخَلَ عَلَيَّ يَوْمًا آخَرَ، فَقَالَ: «عِنْدَكَ شَيْءٌ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِذَا أُطِعِمَ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ فَرَضْتُ الصَّوْمَ». وقال الدارقطني: "هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"^{٧٦}.

تخريج الحديث: رواه مسلم^{٧٧}، وابو داود^{٧٨}، والترمذي^{٧٩}، والنسائي^{٨٠}، من طريق عائشة بنت طلحة، وابن ماجه^{٨١} من طريق مجاهد، جميعهم عن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)، واخرجه ابو داود الطيالسي من طريق عكرمة عن عائشة به^{٨٢}، وعنه رواه الدارقطني.

دراسة حكم الدارقطني: حكم الدارقطني على هذا الاسناد فيه نظر، فلو تتبعنا رجال الاسناد لوجدنا ان شيخ الدارقطني ابا بكر النيسابوري ثقة^{٨٣}، وشيخه حماد بن الحسن ثقة ايضا^{٨٤}، وشيخه سليمان بن معاذ الضبي ثقة كذلك^{٨٥}، لكن النقد يدخله من جهة راويين، واعني بالخصوص، سماك بن حرب وشيخه عكرمة مولى ابن عباس، فسماك بن حرب وان كان من رجال مسلم^{٨٦} ووثقه ابن معين الا ان الائمة قد تكلموا فيه من جهة اضطراب روايته عن عكرمة، وكان شعبة يضعفه ورأى سفيان واحمد وغيرهما فيه بعض الضعف والاضطراب وإن اجازوا حديثه^{٨٧}، لا بل ان الدارقطني نفسه قد قال في العلل إن: "سماك سيء الحفظ"^{٨٨}، ولعل ذلك بسبب اختلاطه وقبوله التلقين إذ قال النسائي: "إذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يُلقن فيلقن"^{٨٩}، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن"^{٩٠}، اما عكرمة مولى عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)، فرمي ببعض آرائه وروى له مسلم مقرونا بغيره واحتج به الباقر من اصحاب الستة^{٩١}، وبرأه العجلي مما رمي به ووثقه^{٩٢}، وافر البخاري احتجاج اصحاب الحديث به^{٩٣}، وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة"^{٩٤}، وعليه فان فلسفة حكم الدارقطني على ما يبدو تدور بين امرين: الاول: هو من جهة ضبط سماك بن حرب، فلم يجزم الدارقطني بصحة الاسناد انما جعله مقرونا بالحسن، وكأنه نوع من التردد، والثاني: اراد ان الاسناد صحيح لكن فيه رايأ صدوقاً فخرج من كونه صحيحاً خالصاً الى كونه صحيحاً فيه راي حسن، هذا والله اعلم.

الحديث الخامس: قال الدارقطني: "حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاقُ ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ ، ثنا حَامِدُ بْنُ سَهْلٍ الثَّغْرِيُّ ، ثنا أَبُو عَسَانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ ، ثنا سَعِيدٌ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: قِيلَ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَيُّكُنَّ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ؟ ، فَقَالَتْ: «مَا صُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْتُ ثَلَاثِينَ» . وقال الدارقطني: " هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ " ^{٩٥}.

تخريج الحديث: اخرجه ابو داود الطيالسي من طريق اسحاق بن سعيد عن ابيه عن ام المؤمنين عائشة الصديقة (رضي الله عنها)^{٩٦}، ورواه الطبراني في الاوسط من طريق ابي الوليد الطيالسي عن اسحاق به^{٩٧}، ورواه الامام احمد من طريق هاشم بن القاسم عن اسحاق به^{٩٨}، وله طريق ثان عن اسحاق رواه به البيهقي في الكبرى^{٩٩}.

دراسة حكم الدارقطني: هذا الحديث اسنده الدارقطني من طريقين ومداره على اسحاق بن سعيد، اما الطريق الاول فرواه عن شيخه اسماعيل بن محمد الصفار وقد وثقه^{١٠٠}، يرويه عن محمد بن علي الوراق وثقه ابن حبان والدارقطني ايضا^{١٠١}، عن ابي الوليد الطيالسي وهو ثقة اخرج له الجماعة^{١٠٢}، واما الطريق الثاني فاسنده عن شيخه عثمان بن احمد ابو عمرو السماك وقد وثقه^{١٠٣}، يرويه عن حامد بن سهل الثغري ووثقه ايضا^{١٠٤}، عن مالك بن اسماعيل ابي غسان النهدي وهو ثقة من رجال الصحيحين وروى له اصحاب الستة^{١٠٥}، هذان الإسنادان يلتقيان على اسحاق بن سعيد وهو ثقة اخرج له الشيخان^{١٠٦} وقال الدارقطني: "ليس به باس"^{١٠٧} ويعني به: "ثقة"^{١٠٨}، يحدث به اسحاق هذا عن ابيه سعيد بن عمرو بن العاص وهو تابعي ثقة من رجال الشيخين^{١٠٩}، يرويه عن ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وقد عقب الامام الدارقطني بعد الحكم عليه بقوله: " هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ وَالَّذِي قَبْلَهُ غَيْرُ ثَابِتٍ ، لِأَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى بْنَ أَبِي الْمُسَاوِرِ مَثْرُوكٌ " ^{١١٠} اشارة الى الحديث الذي رواه قبل حديث عائشة من طريق عبدالله ابن مسعود^{١١١}، وفيه عبد الاعلى بن ابي المساور وهو ضعيف مثروك كما حكم عليه^{١١٢}، فكأنما اراد الجزم بصحة الاسناد بالمقارنة مع سابقه الذي ذكره عن ابن مسعود وبين علته، وقال الطبراني في الاوسط: "تفرد به اسحاق بن سعيد"^{١١٣}، وقال ابن حجر: "اسناد صحيح"^{١١٤}، ويحمل قلبه للحكم بصيغة (صحيح حسن) على فكرة التصحيح بالمقارنة مع الاسناد المعلول الذي سبقه برواية لا تثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه، ويحمل الفهم الفلسفي من حكمه: (صحيح حسن) ان: الاسناد (صحيح) من جهة الرواة، و (حسن) الاحتجاج به خلافا لسابقه الذي لا يثبت من رواية الضعيف، هذا والله اعلم...

الذاتة

الحمد لله الذي هيا لنا الاسباب لجمع هذه الاخبار النبوية لأجل الوقوف على مقاصد الامام الدارقطني من احكامه عليها، علنا وفقنا بما بدا لنا من الراي بعد البحث والمناقشة التي خلصنا منها الى النتائج التالية:

١- وجدت في حد (الحديث الحسن) الاصطلاحى اربعة اقوال اختلف اليها الاصطلاحيون لكنهم اجتمعوا نوعا ما على حد (الحديث الصحيح) الاصطلاحى على تعريف جامع.

- ٢- اختلف العلماء في تفسير المراد من اصطلاح (حسن صحيح) الى ما يناهز عشرة اقوال كل بحسب ما بدا له بالنظر الى المتن او الاسناد.
- ٣- رأى الباحث ان مراد الترمذي من قوله: (حسن صحيح) بعد النظر في تعريفه للحديث الحسن, انه حسن الاسناد له اصل صحيح, والله اعلم.
- ٤- حكم الامام الدارقطني على الاسناد مجردا دون التطرق الى المتن, فكان يقول: (هذا اسناد حسن صحيح), وهذا يعني ان نقده اسنادي وليس متنيا.
- ٥- حكم الامام الدارقطني على اسانيد خمسة احاديث فقرن فيها الصحة بالحسن, اربعة منها بلفظ: (حسن صحيح) والخامس قلب الحكم فكان بلفظ: (صحيح حسن).
- ٦- كل الاسانيد التي حكم عليها بلفظ (حسن صحيح) وجدنا فيها بعد الدراسة رايًا - او اكثر - ممن هو بدرجة الحسن, لذلك كان لا يجزم بصحة الاسناد ويقرنه بلفظ (الحسن), والله اعلم, اما ما قال فيه (صحيح حسن) فليس من رواته من هم بدرجة الحسن, لكن تقرد فيه رايه, وصححه بالمقارنة مع حديث معلول براو متروك.

المصادر

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة, لابي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ), تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة, بإشراف د زهير بن ناصر الناصر, مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة), الطبعة: الأولى, ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٢. الاقتراح في بيان الاصطلاح لابي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري, المعروف بابن دقيق العيد, (المتوفى: ٧٠٢هـ), دار الكتب العلمية - بيروت, د.ت.
٣. الإمام أبو الحسن الدارقطني وأثاره العلمية, لعبد الله بن ضيف الله الرحيلي, دار الاندلس الخضراء, د.ت.
٤. الباحث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لابي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ), المحقق: أحمد محمد شاكر, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, الطبعة: الثانية.
٥. تاريخ ابن معين (رواية الدوري) لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء, البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ), المحقق: د. أحمد محمد نور سيف, مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة, الطبعة: الأولى, ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
٦. تاريخ الثقات, لابي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ), دار الباز, الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٧. التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري, أبي عبدالله (المتوفى: ٢٥٦هـ), دائرة المعارف العثمانية, حيدر آباد - الدكن, طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
٨. تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ), المحقق: د. بشار عواد معروف, دار الغرب الإسلامي - بيروت, الطبعة: الأولى, ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٩. تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ), المحقق: عمرو بن غرامة العمري, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٠. التحقيق في أحاديث الخلاف لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي, (المتوفى: ٥٩٧هـ), حققه: مسعد عبد الحميد محمد السعدني, دار الكتب العلمية - بيروت, الطبعة: الأولى, ١٤١٥هـ.
١١. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما, لابي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري, (المتوفى: ٤٠٥هـ), المحقق: كمال يوسف الحوت, مؤسسة الكتب الثقافية, دار الجنان - بيروت, الطبعة: الأولى, ١٤٠٧هـ.
١٢. تسيير علوم السنة النبوية للدكتور داود سلمان صالح الدليمي, دائرة البحوث والدراسات-ديوان الوقف السني-بغداد, الطبعة ٢, ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
١٣. تغليق التعليق على صحيح البخاري, لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني, (المتوفى: ٨٥٢هـ), المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي, المكتب الإسلامي, دار عمار - بيروت, عمان - الأردن, الطبعة: الأولى, ١٤٠٥هـ.

١٤. تقريب التهذيب لأبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٥. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَائِمَارِ الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط، عبد الحي عجيب، دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٦. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جادالله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٨. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
١٩. جامع التحصيل في احكام المراسيل لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٠. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
٢١. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م.
٢٢. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت، د.ت.
٢٣. ذخيرة الحفاظ لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٢٤. رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن مَجْوِيَه، (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٢٥. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ت.
٢٦. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت.
٢٧. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَورَةَ بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٢٨. سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٩. السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٠. سنن النسائي، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣١. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٣٢. سؤالات السلمي للدارقطني لمحمد بن الحسين بن محمد النيسابوري، أبي عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٣٣. سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣٤. صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٣٥. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
٣٦. الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبدالرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الجزء (١) والجزء (٢) ١٤٠٣ هـ الجزء (٣) ١٤٠٤ هـ.
٣٧. الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلججي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
٣٨. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
٣٩. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، لطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٤٠. العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، ت: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٤١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
٤٢. الفية السيوطي في علم الحديث لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، د.ت.
٤٣. القاموس المحيط لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٤٤. كتاب الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.
٤٥. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٤٦. المحرر في الحديث، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، المحقق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة - لبنان / بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٤٧. المختصر في أصول الحديث = رسالة في أصول الحديث لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: علي زوين، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٤٨. المختلطين، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكادي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
٤٩. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م

٥٠. المستدرک علی الصحیحین لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٥١. مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٥٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٥٣. مشيخة القزويني: عمر بن علي بن عمر القزويني، أبي حفص، سراج الدين (المتوفى: ٧٥٠هـ)، المحقق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٤. المعجم الاوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، د.ت.
٥٥. معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٥٦. مقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٧. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لأبي عبد الله، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
٥٨. المؤلف والمختلّف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٩. موسوعة علوم الحديث وفنونه لسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، الطبعة ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٦٠. الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.
٦١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
٦٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٦٣. نصب الرأية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٦٤. النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، د.ت.
٦٥. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبي نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

الهوامش

^١ انظر: العين لابي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، ت: د مهدي المخزومي،

د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.: ١٤٣/٣

- ^٢ انظر: جمهرة اللغة، لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ) بت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م: ٥٣٥/١
- ^٣ انظر: تهذيب اللغة، لابي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت: ٣٧٠هـ) بت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م: ١٨٢/٤
- ^٤ انظر: المخصص، لابي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) بت: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م: ٢٣٣/١
- ^٥ انظر: العين: ١٤/٣
- ^٦ انظر: تهذيب اللغة: ٢٦٠/٣
- ^٧ انظر: لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، ابي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي: ٥٠٧/٢ - ٥٠٨
- ^٨ انظر: القاموس المحيط لمجد الدين ابي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: ٢٢٨/١
- ^٩ انظر: مقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، ابي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح: ٣٠/١
- ^{١٠} المصدر نفسه
- ^{١١} ينظر: المصدر نفسه: ٣٢/١
- ^{١٢} ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابي عبد الله، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي: ٣٦ / ١
- ^{١٣} انظر: المصدر نفسه
- ^{١٤} انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، لابي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي: ٢٦
- ^{١٥} ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني: ٤٠٤-٤٠٥
- ^{١٦} انظر: مقدمة ابن الصلاح: ١١-١٢
- ^{١٧} انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد: ١ / ٥، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ١ / ٣٣، مشيخة القزويني: عمر بن علي بن عمر القزويني، ابي حفص، سراج الدين ١ / ٩٢
- ^{١٨} انظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لابي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي: ١ / ٢٢
- ^{١٩} انظر: المختصر في أصول الحديث = رسالة في أصول الحديث لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني: ١ / ٦٩
- ^{٢٠} احصى الاستاذ الدكتور داود سلمان صالح فيها تسعة اقوال ذكرها في كتابه تيسير علوم السنة: ١٩٩-٢٠٠، وجمع فيها سيد عبدالماجد الغوري سبعة اقوال ذكرها في كتابه موسوعة علوم الحديث وفنونه: ٥٦-٥٧
- ^{٢١} ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ٣٩
- ^{٢٢} ينظر: الاقتراح: ١١
- ^{٢٣} ينظر: الباعث الحثيث: ٤٣-٤٤
- ^{٢٤} ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني: ٤٧٨
- ^{٢٥} ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٨
- ^{٢٦} ينظر: المصدر نفسه: ٤٨٠
- ^{٢٧} ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني: ٧٩-٨٠
- ^{٢٨} ينظر: الفية السيوطي في علم الحديث لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: ١٢

- ٢٩ ينظر: شرح الفية السيوطي: ١٢
- ٣٠ سنن الترمذي: ٢٥٤/٦
- ٣١ ينظر: سنن الدارقطني كتاب الصلوات باب صفة ما يقول المصلي عند ركوعه وسجوده: ٢ / ١٤٣
- ٣٢ صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه: ٥٣٤/١ (٧٧١)
- ٣٣ سنن ابي داود كتاب الصلاة باب ما يستفتح الصلاة به من الدعاء: ٢٠١/١ (٧٦٠)
- ٣٤ سنن الترمذي ابواب الدعوات: ٤٨٥/٥ (٣٤٢١)
- ٣٥ مسند الامام احمد: ١٣٢/٢
- ٣٦ صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه: ٥٣٤/١ (٧٧١)
- ٣٧ ينظر: تهذيب الكمال في اسماء الرجال لابي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني: ٤٣٠/٣٢، سير اعلام النبلاء لابي عبد الله احمد بن محمد بن قايماز الذهبي: ٦٥/١٥، ميزان الاعتدال لابي عبد الله احمد بن محمد الذهبي: ٤٦٤/١
- ٣٨ انظر: المؤلف والمختلف لابي الحسن علي بن عمر الدارقطني: ٥٣٢/١
- ٣٩ انظر: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لابي الحسن علي بن عمر الدارقطني: ١٧٥-١٧٤/١
- ٤٠ ينظر: سير اعلام النبلاء: ١١٧/٦
- ٤١ ينظر: جامع التحصيل في احكام المراسيل لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي العلائي: ١١٠/١
- ٤٢ ينظر: سنن الدارقطني كتاب الصيام: ٩٨ / ٣
- ٤٣ سنن ابي داود كتاب الصوم باب اذا اغمي الشهر: ٢٩٨/٢ (٢٣٢٥)
- ٤٤ مسند الامام احمد: ٨٢/٤٢ (٢٥١٦١)
- ٤٥ صحيح ابن حبان كتاب الصوم باب رؤية الهلال: ٢٢٨/٨ (٣٤٤٤)
- ٤٦ المستدرک على الصحيحين: ٥٨٥/١، وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".
- ٤٧ ينظر: الضعفاء الكبير لابي جعفر محمد بن عمرو العقيلي: ١٨٣/٤
- ٤٨ قال: "صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به"، انظر: الجرح والتعديل، لابي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن ابي حاتم: ٣٨٣/٨
- ٤٩ انظر: التحقيق في أحاديث الخلاف لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي: ٧٦/٢
- ٥٠ ينظر: ذخيرة الحفاظ لابي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني: ٤٧٢/١
- ٥١ الجرح والتعديل لابن ابي حاتم: ٣٨٢-٣٨٣/٨
- ٥٢ ينظر: رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن مَنجُوِيَه: ٢٢٩/٢، واخرج له مسلم احاديث اولها في كتاب الطهارة: ٢٠٩/١ (٢٣٤)، وفي مواضع اخر كثيرة من صحيحه.
- ٥٣ ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) لابي زكريا يحيى بن معين: ١٨٩/٤
- ٥٤ ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي: ٢٠٧/٣
- ٥٥ انظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي: ٣٦٩/١
- ٥٦ انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني: ٢٧٦/١
- ٥٧ ينظر: سنن الدارقطني كتاب الصيام: ٩٩ / ٣
- ٥٨ سنن ابي داود كتاب الصوم باب كراهية صوم يوم الشك: ٣٠٠/٢ (٢٣٣٤)
- ٥٩ سنن الترمذي ابواب الصوم باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك: ٦١/٢ (٦٨٦) ، وقال: "حديث حسن صحيح"
- ٦٠ سنن النسائي كتاب الجنائز باب صيام يوم الشك: ١٥٣/٤ (٢١٨٨)
- ٦١ سنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ما جاء في صيام يوم الشك: ٥٢٧/١ (١٦٤٥)
- ٦٢ ينظر: تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت: ٥١/٥

- ٦٣ ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبي نصر البخاري الكلاباذي: ٤٠٩/١
- ٦٤ ينظر: الطبقات الكبرى، لابي عبد الله محمد بن سعد: ٣٩١/٦
- ٦٥ ينظر: تهذيب الكمال: ٢٠١-٢٠٠/٢٢
- ٦٦ ينظر: تاريخ الثقات، لابي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي: ٣٦٦/١، الجرح والتعديل لابن ابي حاتم: ٢٤٢-٢٤٣/٦
- ٦٧ ينظر: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، لابي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: ١٨٨/١
- ٦٨ ينظر: كتاب الثقات لمحمد بن حبان، التميمي، أبي حاتم، الدارمي: ١٧٧/٥
- ٦٩ ينظر: تهذيب الكمال: ٢٣٣/١٣، سير اعلام النبلاء: ٥١٧/٤
- ٧٠ ينظر: معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين ابي بكر البيهقي: ٢٣٨/٦، وذكره البخاري في صحيحه في كتاب الصوم في ترجمة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا رايتم الهلال فصوموا وإذا رايتموه فافطروا" ..: ٢٧/٣
- ٧١ ينظر: المحرر في الحديث، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي: ٣٧٧/١
- ٧٢ ينظر: نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي: ٤٤٢/٢
- ٧٣ ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: ٢٧٧/١
- ٧٤ ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: ١٢٠/٤
- ٧٥ ينظر: تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: ١٤٠/٣
- ٧٦ سنن الدارقطني كتاب الصيام باب ...: ٣ / ١٣٦
- ٧٧ صحيح مسلم كتاب الصيام باب جَوَازِ صَوْمِ النَّافِلَةِ بِنَيْتِهِ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَجَوَازِ فِطْرِ الصَّائِمِ نَفْلًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ: ٨٠٩/٢ (١١٥٤)
- ٧٨ سنن ابي داود كتاب الصوم باب الرخصة في ذلك: ٣٢٩/٢ (٢٤٥٥)
- ٧٩ سنن الترمذي ابواب الصوم باب صيام المتطوع بغير تبييت: ١٠٢/٣ (٧٣٤)، وقال: "هذا حديث حسن".
- ٨٠ سنن النسائي كتاب الصيام باب النية في الصيام: ١٩٤/٤ (٢٣٢٦)
- ٨١ سنن ابن ماجه كتاب الصيام باب ما جاء في فرض الصوم من الليل: ٥٤٣/١ (١٧٠١)
- ٨٢ مسند أبي داود الطيالسي، لابي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي: ١٣٥/٣
- ٨٣ ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: ١٨٣/٣٢
- ٨٤ ينظر: تهذيب الكمال: ٢٣١-٢٣٢/٧
- ٨٥ ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٧-٢٦٩/١٢
- ٨٦ ينظر: تسمية من اخرجهم البخاري ومسلم للحاكم النيسابوري: ١٣٥/١
- ٨٧ ينظر: تاريخ بغداد: ٢٩٦/١٠، تهذيب الكمال: ١١٥-١١٩/١٢
- ٨٨ انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لابي الحسن علي بن عمر الدارقطني: ١٣٤/١٣
- ٨٩ ينظر: المختلطين، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلاي العلائي: ٤٩/١
- ٩٠ انظر: تقريب التهذيب لابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني: ٢٥٥
- ٩١ ينظر: تهذيب الكمال: ٢٦٤-٢٩٢/٢٠
- ٩٢ ينظر: تاريخ الثقات، لابي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي: ٣٣٩/١
- ٩٣ ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٤٩/٧
- ٩٤ ينظر: التقريب: ٣٩٧
- ٩٥ سنن الدارقطني كتاب الصيام باب القبلة للصائم: ٣ / ١٨٢

- ٩٦ مسند ابي داود الطيالسي: ٣/١٣٤
- ٩٧ المعجم الاوسط لابي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني: ٥/٢٥٧
- ٩٨ مسند احمد: ٤١/٦٤
- ٩٩ السنن الكبرى, لأحمد بن الحسين بن علي ابي بكر البيهقي: ٤/٤١٩
- ١٠٠ ينظر: تاريخ بغداد: ٣٠١/٧, سير اعلام النبلاء: ١٢/٤٧
- ١٠١ ينظر: الثقات لابن حبان: ٩/١٤٣, سؤالات السلمى للدارقطني لمحمد بن الحسين بن محمد النيسابوري, أبي عبد الرحمن السلمى: ٣٠١/١
- ١٠٢ ينظر: تهذيب الكمال: ٣٠/٢٢٦-٢٣٢
- ١٠٣ ينظر: المؤتلف والمختلف, لابي الحسن علي بن عمر الدارقطني: ٣/١٢٤٥, سير اعلام النبلاء: ١٢/٤٩
- ١٠٤ ينظر: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني, لابي الحسن علي بن عمر الدارقطني: ١/١١٤, تاريخ بغداد: ٩/٣٥
- ١٠٥ ينظر: تهذيب الكمال: ٢٧/٨٦-٩١, ميزان الاعتدال: ٣/٤٢٤-٤٢٥, التقريب: ٥١٦
- ١٠٦ ينظر: تهذيب الكمال: ٢/٤٢٨-٤٢٩
- ١٠٧ ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني: ١/١٩٩
- ١٠٨ ينظر: الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية, لعبد الله بن ضيف الله الرحيلي: ٣٣٦
- ١٠٩ ينظر: تهذيب الكمال: ١١/١٨-٢٠
- ١١٠ ينظر: سنن الدارقطني كتاب الصوم باب القبلة للصائم: ٣/١٨٢
- ١١١ سنن الدارقطني كتاب الصوم باب القبلة للصائم: ٣/١٨١ (٢٣٥٠)
- ١١٢ ينظر: الضعفاء والمتروكون, لابي الحسن علي بن عمر الدارقطني: ٢/١٦٢, تهذيب الكمال: ١٦/٣٦٦-٣٦٩
- ١١٣ ينظر: المعجم الاوسط لابي القاسم الطبراني: ٥/٢٧٥
- ١١٤ ينظر: إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة, لابي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: ١٦/١٠٩٩